



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المحكمة الدستورية



الخميس 22 جانفي 2026

## بيان

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتجسيدا لدورها الريادي في تعزيز العمل المؤسسي الإفريقي المشترك وترسيخ دولة القانون، تحتضن الجزائر الدورة التاسعة عشرة (19) للمكتب التنفيذي لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية، في الفترة ما بين 21 و24 يناير 2026، بمشاركة رؤساء وممثلي المحاكم الدستورية والعليا، من مختلف الدول الأعضاء في المكتب التنفيذي للمؤتمر، إلى جانب جمهورية تركيا بصفة ملاحظ، ودولة ليبيا، بصفتها ضيف شرف.

ويأتي تنظيم المحكمة الدستورية لأشغال الدورة التاسعة عشرة (19) للمكتب التنفيذي، بالشراكة مع مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية، انطلاقا من التعاون المؤسسي الوثيق والرؤية المشتركة، لتطوير العمل القضائي الدستوري على الصعيد الإفريقي.

تتناول هذه الدورة، دراسة واعتماد برنامج العمل لعام 2026، باعتباره الإطار المرجعي الذي يحدّد مسار أنشطة المؤتمر طوال السنة، بما يجسد التوجهات الاستراتيجية للمؤتمر نحو تعزيز مكانته كفضاء متميز للتشاور القضائي والتنسيق المؤسسي على الصعيد الإفريقي، مع إيلاء إهتمام خاص لمتابعة الاستعدادات للجمعية العامة الثامنة المقرر انعقادها في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال هذه السنة. كما يتولى المكتب التنفيذي دراسة واعتماد التقرير الأدبي والمالي لسنة 2025، الذي يشمل عرضا شاملا للأنشطة العلمية والفعاليات الدولية التي شارك فيها المؤتمر، إلى جانب الوضع المالي للمنظمة ومدى تنفيذ الميزانية المعتمدة.

كما يناقش المكتب التنفيذي، آفاق التعاون مع الاتحاد الإفريقي، في مجال دعم المؤسسات الدستورية وتعزيز سيادة القانون، وعقد لقاء يجمع القاضيات الإفريقيات، لدراسة الإشكاليات والتحديات المهنية التي تعترض مسيرتهن، وبحث السبل العملية لتجاوزها، وإطلاق الطبعة الثانية لمسابقة "جائزة أحسن أطروحة"، إلى جانب إطلاق برنامج طموح، يهدف إلى مرافقة بعض المجالس والمحاكم الدستورية والعليا الإفريقية، لتصميم مواقع إلكترونية خاصة بها.

للإشارة، يشارك في هذه الدورة، أعضاء من المكتب التنفيذي لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية، من ضمنها المحكمة العليا والدستورية في زيمبابوي، بصفتها رئيسة المؤتمر للفترة الممتدة بين 2024 و2026، والمجالس والمحاكم الدستورية والعليا، لكل من الجزائر، ومصر، وجنوب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والغبون، والصومال، وموزمبيق.

وعلى هامش أشغال الدورة، تعقد جلسة تفاعلية رفيعة المستوى، حول " العلاقات الوظيفية بين السلطات العمومية و المؤسسات الدستورية"، يتولى تنشيطها كل من السيدة وردية نايت قاسي، عضو المحكمة الدستورية، والسيدان نصر الدين بن طيفور، مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والثقافة، وعبد المليك مزهودة، المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة، إضافة إلى أعضاء المحكمة الدستورية، السادة عمار عباس وعمار بوضيف و عليان بوزيان، لمناقشة الإطار الدستوري للعلاقات المؤسسية، على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، و إبراز آليات التوازن المؤسسي والتكامل الوظيفي بين الهيئات الدستورية، في إطار منظومة ديمقراطية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها، وترسيخ الاستقرار المؤسسي والدستوري.

إن احتضان الجزائر لهذه الدورة، يتجاوز البعد التنظيمي، ليؤكد مكانتها المرموقة وانخراطها الفعلي في تكريس الديمقراطية ومعايير الحكم الراشد في القارة الإفريقية. ويأتي هذا الدور، إمتدادا لرسالتها التاريخية كصاحبة المبادرة في تأسيس هذا الصرح القاري، منذ أن تبنى الاتحاد الإفريقي مقترحها في قمة 'كامبالا'، أوغندا، سنة 2010، ليتوّج هذا القرار، بميلاد المؤتمر في دورته التأسيسية بالجزائر سنة 2011، وتكريسها منذ ذلك التاريخ مقرا لأمانته العامة الدائمة، ومنازة مرجعية للعدالة الدستورية في القارة الإفريقية.